

قانونا للمؤتمر (١) ، طبعته وأرسلته مع دعوة عامة مطبوعة بالمزينة
والتزكية والفارسية الى الجرائد الاسلامية في كافة الاقطار ، وتناول
القانون « موضوع المؤتمر » ولخصه في ثلاثة أمور :

١ - البحث في الاسباب التي أوجبت تأخر المسلمين من
الوجهة الاجتماعية ومما داخل الدين من البدع ، والنظر في إزالة
تلك الاسباب ، وفيما يؤدي الى رقيهم .

٢ - لا تقبل الآراء التي تعرض من الوجهة الدينية الا اذا كان
لها سند من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس

٣ - لا يجوز التعرض في مناقشات المؤتمر وأبحاثه للمسائل
السياسية ايا كان نوعها .

وفي نهاية الجلسة انتخب السيد توفيق البكري وكيلاً للمؤتمر ،
وتبعت الصحف أبناء المؤتمر ، وأرسلت جريدة « المؤيد » مندوبها
الى السيد البكري تستطلع رأيه فيه ، وطلعت على قرائها بهذا
الحديث الذي يبين فيه وجهة نظره في احوال الأمة الاسلامية .

« تتمثل محدثنا على احد مقاعد تلك القاعة الكبرى الفخيمة
المفروشة بانفس الطنافس والمذهبة السقوف والجدران ، نحيف
الجسم ضئيله كأنما الدرر والبحث قد اطفأ فيه جذوة الشباب
وأشعلها في عينيه البراقطين اللتين تجدثانك قيل لسانه عن علم
واسع واطلاع كبير حتى انه لا يكاد يبدي رأياً دون أن يؤيده بقول
فيلسوف كبير أو عالم أوربي أو شرقي شهير ولا يكاد ينتهي من
أحدوثه عن أمر حتى يرد على لسانه ذكر أمر آخر ، وذلك دليل
على كثرة اطلاعه وشديده انقطاعه الى البحث والاستقصاء ، بل
لا يزوره زائر حتى يحده في تلك المكتبة الى جانب القاعة الكبرى
بين المحابر والدفاتر . قال لنا سماحته عن المؤتمر الاسلامي انه

(١) راجع المنار اول مايو ١٩٠٨ .